إتحاد المصارف العربية

يولم على شرف المشاركين في الدورة الـ 29 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

الدكتور طربيه:

* نعمل على تأكيد وترسيخ "نظافة" الأسواق المصرفية والمصارف العربية من آفة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب
* علينا الإستفادة من السيولة العربية التي أحدثها النفط

وعن انعكاسات ارتفاع الفائدة عالمياً على الوضع في لبنان، أوضح الدكتور طربيه، أن الفائدة في سوق لبنان بصورة عامة ليست تماماً انعكاساً لما يحدث في الأسواق الدولية، بدليل أن الفوائد التي تدفع اليوم على المديونيات اللبنانية، سواء كانت خاصة أو للقطاع العام، هي أدنى مما كانت عليه قبل 3 أو 4 سنوات بالرغم من أن الفائدة الدولية في ذلك الوقت كانت أقل من نصف ما هي عليه الآن.

لا بد من أن يكون هناك رابط بين السوق الدولية والسوق المحلية، لكن في كل الأحوال، توصل لبنان في السنتين الأخيرتين إلى تخفيض في معدلات الفوائد على المديونية، بحيث أن الفوارق بين الفائدة في لبنان على الدولار الأميركي والفائدة في الأسواق الدولية أصبحت قريبة جداً، وهذا مؤشر جيد في ما إذا بني عليه لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية لإعادة ثقة الأسواق بالأداء الاقتصادي في لبنان.

وأضاف، في المحصلة اقتصادنا مدولر، ونتأثر بمنطقة الدولار أكثر من تأثرنا بمنطقة اليورو أو أوروبا، ما دامت المديونية هي بالدولار، ينبغي دائماً النظر إلى الدولار لا إلى العملات الأخرى، لكن هناك عمق بالسيولة في المنطقة العربية، بمعنى أن السيولة كبيرة جداً الآن في المنطقة العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات مذهلة، ما انعكس في بعض مؤشراته ارتفاعاً في السيولة الجاهزة في الأسواق العربية.

ولا بد للبنان من أن يستفيد من هذه السيولة لأنها سيولة تبحث عن توظيفات جيدة أو مقبولة المخاطر، ولا يزال لبنان يعتبر حتى اليوم بلداً مقبول المخاطر على الصعيد المالي.

وعن وضع المصارف الصغيرة في ظل التنافس بين المصارف الكبيرة، قال: المصارف الصغيرة لها ميدان عملها، وهي عموماً لها أسواقها وزبائنها ولها نوعية خدماتها، ونعتبر عموماً أن القطاع المصرفي في لبنان يحتاج إلى وحدات كبيرة وأخرى صغيرة، إذ ليس في العالم قطاع مصرفي يكون بأحجام متوازية لوحداته المصرفية، هناك دائماً مجال لأحجام مختلفة في القطاع المصرفي، وهي تقدم خدمات مختلفة نتيجة مراهنتها على شطور مختلفة من الزبائن والمنتجات.

وعن حاجات لبنان التمويلية لبقية العام، اعتبر الدكتور طربيه، أن حاجات الدولة التمويلية تلحظها الموازنة، وبالطبع لم تصدر بعد موازنة 2005، ونحن ننتظرها حتى لو قارب الوقت نهاية العام، لأن الموازنة تؤشر إلى سياسة الدولة المالية في ما يتعلق بالواردات والنفقات، وهي تشكّل برنامج عمل، وسيترافق هذا العام إنجاز موازنة عام 2005 مع تحضير موازنة عام 2006، وبالتالي لا بد لأصحاب القرار الاقتصادي والمالي في البلد من الأخذ في الاعتبار السنتين معاً لأننا اقتربنا من موعد تحضير موازنة العام القادم. لقد قطعنا لغاية اليوم معظم العام الجاري، وبما أن الدولة كانت تصرف على القاعدة الإثني عشرية، لا بد من أن يكون هناك سقف لموازنة 2005 لا يتجاوز موازنة 2004، لأن الصرف على أساس القاعدة الإثني عشرية يضع قيوداً على الدولة بأن لا تنفق أكثر من العام السابق. وهذه إشارة لضبط في الإنفاق.

وعن مستحقات المصارف مع الدولة أوضح الدكتور طربيه قائلاً، في هذا الموضوع نحن ننظر إلى الاكتتابات الأسبوعية التي نقوم بها نتيجة استحقاقات سندات الخزينة التي تحصل أسبوعياً. ونحن ضمن الأفق المنظور، نتابع تمويل هذه الاستحقاقات، ونعتبر أن السيولة الموجودة لدى القطاع كافية لتغطية الاستحقاقات القريبة الأجل.

بالطبع، نحن لا نرصد كل سيولتنا للاكتتاب في سندات الخزينة، لأن حجم القطاع أكبر من حاجة الدولة الحالية، لذلك نرى أيضاً أن المصارف تبحث عن فرص استثمار في الخارج نتيجة نجاح القطاع المصرفي في جذب موارد تتعدى حاجة الاقتصاد اللبناني، وتسمح له بالإنتشار وفتح وحدات مصرفية في الخارج وبتمويل عمليات خارجية خارج السوق اللبنانية.

وعن اقتراب موعد التطبيق الكامل لإتفاق بازل – II والحاجة إلى عمليات دمج مصرفية قال الدكتور طربيه: نحن مؤيدون لأي دمج يتم بين وحدات مصرفية سواء في لبنان أو في الوطن العربي، لأن حجم القطاع المصرفي العربي واللبناني بالرغم من نجاحاته في بعض الاقتصادات لا يشكل نقطة في بحر القطاعات المصرفية الدولية، ويتألف القطاع المصرفي العربي من عدة وحدات معظمها صغير أو وسط، وليس هناك وحدات مصرفية كبيرة في الوطن العربي إذا اعتمدنا المقياس الدولي.

وموضوع الدمج مطروح دائماً على المصارف العربية، لكن نعتبر أن هذا الموضوع يعود إقراره إلى قيادات المصارف، ونعرف أن في لبنان قانوناً ينشط الدمج المصرفي ويقدم تسهيلات لهذا الدمج في حال وجود إرادة لحصوله، ولا بد في المستقبل المنظور من أن تحدث اندماجات على الطريق لأن العمل المصرفي أصبح مكلفاً، وقد ترى مصارف عديدة أن هناك وفراً في التكاليف إذا حققت اندماجات لأنها تؤدي إلى تقوية مواقعها في السوق وتعطيها إمكانيات تنافسية أكبر.□

الطاولة الرئيسية خلال حفل العشاء والتي تضم رئيس الإتحاد ووزراء ومحافظي بنوك مركزية

الدكتور جوزف طربيه يرحب بالضيوف

تنتهي بمنح المشاركين فيها شهادات دبلوم مصرفية ومالية.

وقال: "أدعوكم إلى زيادة دعمكم ومساندتكم التي عهدناها دائماً من قبلكم بالنسبة لمبادراتنا ومشاريعنا المصرفية الجديدة، لأن هذا الدعم والمساندة يمثلان الركيزة الرئيسية في إنجاح هذه المبادرات والمشاريع التي ستحمل، بعونه تعالى، كل الفائدة لقطاعنا المصرفي العربي".

وأمل الدكتور طربيه إنجاز بناء المقر الجديد للإتحاد في وقت قريب، "لكي يستطيع هذا المقر أن يستوعب الأعمال والنشاطات والمشروعات والمبادرات الجديدة للإتحاد التي تتزايد يوماً بعد يوم بفعل التحديات الكبيرة التي تواجه قطاعنا المصرفي العربي".

وقد أعلن الدكتور طربيه عدة مواقف على هامش إجتماعات الدورة الـ29 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تناولت انعكاسات إصدار وزارة المال في لبنان سندات يوروبوند جديدة، ووضع الفائدة في لبنان في ظل ارتفاعها عالمياً، وعن الإنفاق في لبنان وإمكانية ضبطه مستقبلاً، وعن استحقاق التطبيق الكامل لإتفاق بازل – II، وبروز الحاجة إلى عمليات دمج مصرفية.

فقد أكّد الدكتور طربيه حول إصدار سندات يوروبوند جديدة في لبنان، أن لا علاقة للوضع السياسي بالقرارات المالية، ومنذ زمن بعيد حصل تحييد الوضع المالي والاقتصادي عن الوضع السياسي. وزارة المال تتخذ قراراتها على ضوء إدارتها للسيولة بالنسبة إلى حاجاتها التمويلية، وليس هناك من عوائق في الوقت الحاضر تتناول موضوع نجاح إصدارات أو عدم نجاحها.

وأضاف، نعتقد أنه بتوافر السيولة في القطاع المصرفي اللبناني ممكن أن تكون حاجات الدولة التمويلية على المدى القصيرة مؤمّنة من خلال أي إصدارات ترتئي وزارة المال أن تعدّها. والدليل على ذلك، أن المصارف تقوم بإصدارات في الأسواق الدولية، وتلاقي إقبالاً على الاكتتابات، وهكذا فإن المخاطر الاقتصادية في لبنان لا تزال تعتبر مقبولة على الصعيد التمويلي.

وأوضح أن جمعية المصارف متجاوبة مع حاجات المجتمع اللبناني، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو العام، وإن كان لنا مطالبنا بالإصلاح الاقتصادي وضبط الإنفاق ووقف الهدر والإصلاحات الاقتصادية والادارية المطلوبة، لكننا ملتزمون بالاقتصاد اللبناني، وبالتالي ملتزمون بالتمويل، لأن للمجتمع اللبناني مصلحة في ذلك.

وقال: "لا يمكن تخفيف التمويل عن اقتصاد يعمل، ونحن نعتبر أن الاقتصاد اللبناني يعمل، وقد أحرز في العام الماضي نمواً نسبته 5%، وهو نمو جيّد بالمقاييس الدولية. وهذا العام نتيجة الأحداث الخطيرة التي شهدها ويشهدها لبنان ابتداءً من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والأحداث الأمنية التي تبعته، حصل تعثر في النمو، لكن لا بد للاقتصاد من أن يعود فوراً مع هدوء الأحوال إلى إعادة الإنتاج وإعادة النمو لأن الأساسيات في الاقتصاد اللبناني متوافرة، حيث إن البنية التحتية تعمل، والمؤسسات الاقتصادية ما إن ترفع عنها غبار التفجيرات حتى تعود للعمل بفعل إرادة اللبنانيين الحاسمة في الاستمرار في الحياة والإنتاج.

الدكتور فؤاد شاكر والدكتور بابكر محي الدين إبراهيم مع ضيوف

افتتحت أعمال الدورة التاسعة والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في بيروت، وتضمن حفل الافتتاح كلمات لرئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة وحاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور جاسم المناعي ومؤسسة "جي بي مورغان تشيس" السيد أندرو كروكيت، ورئيس الدورة الحالية محافظ البنك المركزي التونسي السيد توفيق بكار.

وبهذه المناسبة، أقام رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه مأدبة عشاء على شرف المشاركين في أعمال الدورة في مطعم أبو نواس – حبتور غراند أوتيل.

وألقى الدكتور طربيه كلمة خلال حفل العشاء قال فيها: "إننا نقدّر عالياً عقدكم في لبنان لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وخصوصاً في هذه الظروف، وإن وجودكم هنا هو دليل جديد على دعمكم المباشر والكريم لمسيرة نهوض لبنان على كافة الصعد".

وأضاف: "إن إتحاد المصارف العربية، بدأ في السنوات الأخيرة، وفي إطار إستراتيجية عمله الجديدة، بتبني وتنفيذ مجموعة من المشروعات العلمية والعملية الاستراتيجية الداعمة لمسيرة العمل المصرفي العربي، وذلك بالتعاون مع عدة جهات رسمية وخاصة، مصرفية واقتصادية، عربية ودولية".

وأشار الدكتور طربيه إلى: "أن الاتحاد يعمل حالياً على تنفيذ مشروع لتطوير الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، بدءاً باستقطاب المعلومات من البنوك المركزية ومؤسسات النقد والمصارف العربية، إلى وضع دراسة تحدد متطلبات تطوير ثقافة وبنية الحوكمة في مصارفنا العربية. كما ينفذ الاتحاد مشروعاً خاصاً بإدخال ثقافة بازل – II إلى الجهاز المصرفي العربي، وبما يتناسب مع خصوصيات البيئة المصرفية العربية. وفي هذا الإطار، فقد قام الاتحاد وبالتعاون مع خبراء عرب، بترجمة وثائق لجنة بازل إلى اللغة العربية، والمتعلقة بمجالات بازل – II، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية والخارجية، والتصنيف الداخلي والخارجي، والتطبيق العملي لبازل – II في المصارف، والاتحاد يقدم اليوم المعونة التقنية للمصارف العربية في عملية تطبيق بازل – II حسب بيئتها الداخلية، وبما يكفل التزامها المعايير المصرفية الدولية الجديدة. كذلك يعمل الاتحاد حالياً على قضية الساعة على الساحتين العربية والدولية، أعني بها قضية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يجهد الاتحاد من أجل تأكيد وترسيخ "نظافة" الأسواق المصرفية والمصارف العربية من هذه الآفة الخطيرة، موطداً علاقاته مع المرجعيات الدولية والإقليمية المختصة، ويستمر في تأهيل القطاع المصرفي العربي وتطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن.

ولفت الدكتور طربيه، إلى أن الاتحاد يركّز حالياً في أعماله المرتبطة بالتأهيل للقطاع المصرفي على تقديم برامج تدريبية متخصصة

الدكتور جوزف طربيه يتوسط الوزيرين جهاد أزعور وسامي حداد، إلى جانب الدكتور جاسم المناعي والمحافظ الدكتور أمية طوقان والمحافظ الأستاذ عبد الرحمن السماوي والدكتور عبد المنعم القوصي

الدكتور فؤاد شاكر يتوسط مجموعة من الضيوف ويبدو في الصورة الأستاذ توفيق بكار (محافظ البنك المركزي التونسي) الأول من اليمين